الفصل الرابع

نظرة عامة

حافظ قطاع الصناعة في الدول العربية على دوره المحوري في الاقتصاد العربي ذلك بفضل ارتفاع معدل نمو قطاع الصناعات الاستخراجية في الدول العربية، يُعزى ذلك النمو إلى التحسن الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية، نظراً لارتفاع الطلب على سلعة النفط بتأثير تحسن مستويات النمو الاقتصادي العالمي من جهة، وتحديد مستويات إنتاج النفط الخام من قبل الدول المنتجة الرئيسية من جهة أخرى. حقق الناتج الصناعي في الدول العربية نمواً إيجابياً في عام 2017 بلغ حوالي 14 في المائة، حيث ارتفع من 691.6 مليار دولار في عام 2016 إلى حوالي 787.8 مليار دولار في عام 2017. يعود السبب الأساسي للزيادة في الناتج الصناعي العربي إلى التحسن في أسعار النفط الخام.

ساهم الناتج الصناعي للدول العربية بحوالي 31.9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعام 2017، توزعت بين 21.7 في المائة، للصناعات الاستخراجية، و10.2 في المائة، للصناعات التحويلية. ساهم قطاع الصناعة في توفير فرص العمل لحوالي 17.7 في المائة، من القوى العاملة العربية. كما ساهم القطاع في دفع جهود ومعدلات التنمية والتجارة الخارجية وزيادة الدخل القومي، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الصناعي في عام 2017 حوالي 2,081 دولار مقارنة بنحو 1,710 دولار عام 2016.

حققت الصناعات الاستخراجية العربية نتائج هامة في عام 2017، فقد بلغ الإنتاج العربي من النفط حوالي 24.4 مليون برميل/ في اليوم منخفضاً بنسبة 1.4 في المائة في إطار إلتزام الدول العربية باتفاق الدول المُنتجة للنفط داخل منظمة الأوبك والدول المُنتجة الرئيسية الأخرى خارج المنظمة بخفض إنتاج النفط بواقع 1.8 مليون برميل/ يوم وهو ما ساهم في رفع مستوى الأسعار بحوالي 29 في المائة. بلغ إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي في عام 2017 حوالي 579.8 مليار متر مكعب وبنمو بلغ حوالي 0.6 في المائة. أظهرت مؤشرات التعدين استقرار مؤشرات الاحتياطي والإنتاج من خامات الحديد، وصخر الفوسفات، والزنك، والرصاص، والنحاس وبلغ إنتاج الدول العربية من الفحم الحجري حوالي 1,265 ألف طن.

فى المقابل شهدت الصناعات التحويلية العربية نمواً إجمالياً طفيفاً بلغ حوالي 0.5 في المائة. بلغت القيمة المضافة في قطاع التشييد والبناء في عام 2017 حوالي 175.0 مليار دولار، مسجلاً انكماشاً بنسبة بلغت حوالي 0.4 في المائة، بينما وصل إنتاج الدول العربية من الإسمنت في عام 2016 إلى حوالي 233.0 مليون طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 4.0 في المائة. ووصل إنتاج الدول العربية من الحديد الصلب في عام 2017 إلى حوالي 21.5 مليون طن وبمعدل نمو ملحوظ بلغ حوالي 7.1 في المائة. وبلغ الإنتاج العربي من صناعة السكر في عام 2016 حوالي 3.6 مليون طن تشكل حوالي 28.8 في المائة من إجمالي الاستهلاك العربي. من جانبٍ أخر، بلغ إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2017 حوالي 8.9 مليون برميل يومياً بانخفاض حوالي 248 ألف برميل يومياً عن مستواه في عام 2016. وشهدت الصناعات البتروكيماوية نمواً بلغ حوالي 3.7 في المائة مدعومةً باستثمارات إضافية جديدة في هذا القطاع، فيما استقر مستوى إنتاج الايثلين عند مستواه المُسجل العام السابق والبالغ حوالي 27.3 مليون طن/ سنة.

رغم أهمية الدور الذي يضطلع به قطاع الصناعة في اقتصاديات الدول العربية، فإنه لايزال يعاني العديد من الصعوبات والتحديات في الرؤى والسياسات بعيدة المدى، وفي الأداء والتنظيم المؤسسي، وفي توفير البنى الأساسية والخدمات اللازمة للنشاط الصناعي، وفي كفاءة قوة العمل، والنفاذ إلى الأسواق.

يعرض هذا الفصل ضمن محتوياته أوجه التعاون العربي في مجال تطوير المواصفات والمقاييس العربية لكي تتواكب مع تطور معايير الجودة العالمية، وبما يمكن المنتجات العربية من النفاذ إلى الأسواق العالمية، ويرفع من تنافسيتها الداخلية والخارجية.

الناتج الصناعي العربي

حقق الناتج الصناعي في الدول العربية في عام 2017، نمواً إيجابياً بلغ حوالي 14 في المائة، حيث ارتفع من 691.6 مليار دولار في عام 2016 إلى حوالي 787.8 مليار دولار في عام 2017. يعود السبب الأساسي للزيادة في الناتج الصناعي العربي إلى التحسن الملحوظ في أسعار النفط الخام نتيجة خفض بعض الدول المنتجة الرئيسية للنفط لمستويات إنتاجها في إطار اتفاق الدول المُنتجة الرئيسية للنفط داخل وخارج منظمة الأوبك على خفض الإنتاج بواقع 1.8 مليون برميل/ يوم خلال عام 2017 في خطوة تستهدف استعادة السوق لتوازنها في ظل ما شهدته من تخمه في مستويات المعروض النفطي، بناءً عليه ارتفع متوسط سعر البرميل من 40.7 دولار للبرميل عام 2016 إلى حوالي 52.5 دولار للبرميل عام 2017.

بلغت مساهمة الناتج الصناعي العربي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية للعام 2017، حوالي 31.9 في المائة، وعلى مستوى الدول تراوحت مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بين 49.4 في المائة في الكويت و3.3 في جيبوتي. وتوزعت مساهمة قطاعي الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21.7 في المائة للصناعة الاستخراجية و10.2 في المائة للصناعة التحويلية، الجدول (1) والشكل (1).

القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية

تحسنت معدلات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية عام 2017 عن مستوياتها في العام 2016، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط حوالي 52.5 دولار مقابل 40.7 دولار في العام السابق. يُعزى هذا الارتفاع إلى نمو الطلب على النفط نتيجة تحسن نمو الاقتصاد العالمي وإلى تأثير قرار بعض منتجي النفط الرئيسيين داخل وخارج منظمة الأوبك بخفض مستويات إنتاج النفط الخام، أي خفض المعروض النفطي. بالمحصلة ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في العام 2017 لتصل إلى 535.2 مليار دولار مقابل 440.3 مليار دولار في عام 2016. وبمعدل نمو بلغ حوالي 21.5 في المائة ومعها ارتفعت مساهمة الصناعات الاستخراجية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 21.7 في المائة مقارنةً بحوالي 18.4 في المائة في عام 2016. على مستوى الدول تباينت هذه النسبة فكانت أعلاها في ليبيا بنسبة حوالي 43.0 في المائة، وأدناها في كل من جيبوتي ولبنان وفلسطين بنسبة حوالي 0.4 في المائة لكل منهم، الملحق (3/4).

الجدول رقم (1)
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)
(2017-2012)

(مليار دولار)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2012	1081	13.3	40.6	246	10.5	9.2	1327	12.8	49.8
2013	1042	-3.6	37.9	253	3.0	9.2	1296	-2.4	47.2
2014	951	-8.7	34.2	266	5.1	9.6	1217	-6.0	43.8
2015	529	-44.4	21.6	261	-1.9	10.7	790	-35.1	32.3
2016	440	-16.8	18.4	251	-3.8	10.5	692	-12.4	29.0
2017	535	21.5	21.7	253	0.5	10.2	788	14	31.8

المصدر: الملاحق (2/2) و(1/4) و(2/4) و(3/4).

الشكل (1): تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الوطن العربي (2017-2010)

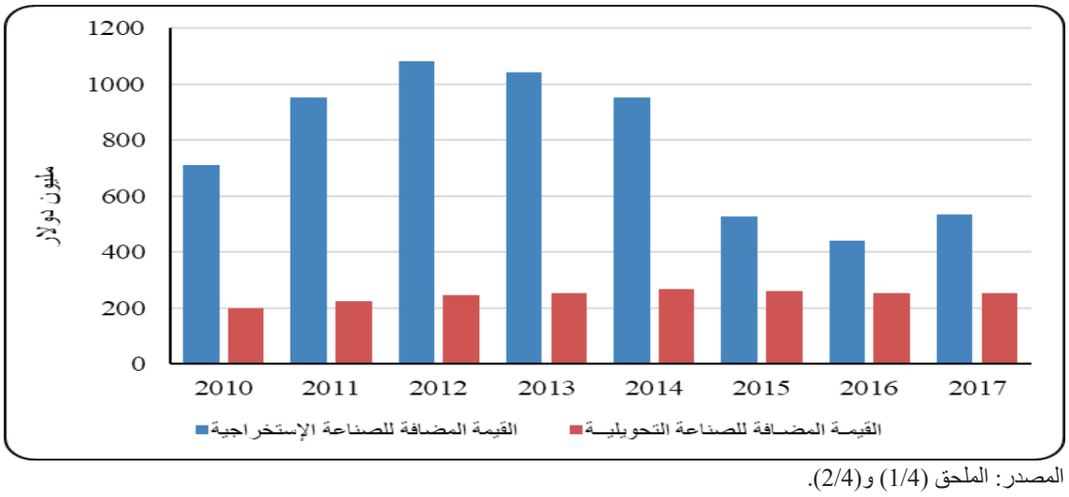

المصدر: الملحق (1/4) و(2/4).

القيمة المضافة للصناعات التحويلية

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية في عام 2017 حوالي 252.6 مليار دولار مقابل حوالي 251.3 مليار دولار في العام 2016 وبمعدل نمو ضئيل بلغ حوالي 0.5 في المائة، وعلى مستوى الدول تفاوتت مستويات نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية، وبلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2017 حوالي 10.2 في المائة مقارنةً بحوالي 10.5 في المائة في العام 2016. يأتي ذلك نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي مع بقاء القيمة المضافة للصناعات التحويلية عند مستواها للعام السابق. وعلى مستوى الدول تراوحت بين 18.6 في المائة في البحرين و2.3 في المائة في العراق، كما يبين الشكل رقم (2) والملحق (3/4).

الشكل (2): نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالأسعار الجارية) (2017)

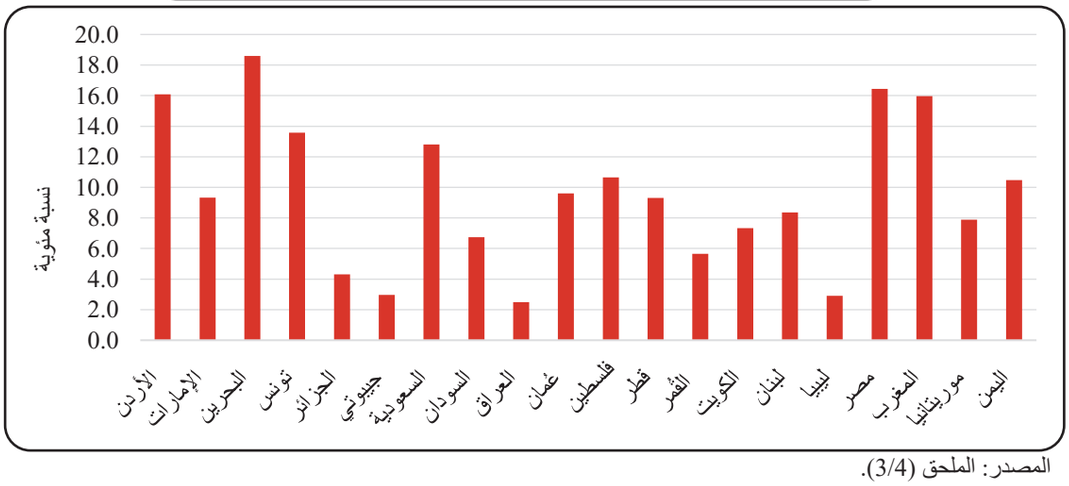

المصدر: الملحق (3/4).

العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي

يساهم قطاع الصناعة بمكوناته المختلفة في تشغيل حوالي 17.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية المباشرة ونسبة كبيرة من قوة العمل غير المباشرة، وعلى مستوى الدول تفاوتت مساهمة قطاع الصناعة في توفير فرص العمل، حيث ترتفع في الدول المنتجة للنفط عنها في الدول العربية غير النفطية.

بلغت مساهمة العامل العربي في تحقيق القيمة المضافة في القطاع الصناعي في العام 2017 حوالي 27,981 دولار مقارنةً بحوالي 24,764 دولار في عام 2016، وعلى مستوى الدول تراوح نصيب العامل العربي بين 237,520 دولار في السعودية و1,302 دولار في اليمن، وترتفع إنتاجية العامل الصناعي في قطاع الصناعات الاستخراجية بسبب كثافة عنصر رأس المال في هذا القطاع وتطور التقنيات المستخدمة وارتفاع أسعار المنتجات المستخرجة وبخاصة النفط والغاز. بالمقابل تعود أسباب تدني مساهمة العامل في القيمة المضافة في الصناعات التحويلية إلى ارتفاع نسبة قوة العمل وضعف تأهيلها وتدني كفاءة التقنيات المستخدمة ونوع المنتجات وأسعارها والمنافسة الخارجية القوية.

بلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الصناعي في عام 2017 حوالي 2,081 دولار مقابل حوالي 1,710 دولار عام 2016، ولكنه تباين بقوة على مستوى الدول حيث تراوح بين 25,757 دولار في قطر و43 دولار في القُمر. وتوزعت الدول العربية بين مجموعتين، الأولى ذات المتوسط الأعلى من المتوسط العربي وهي تنازلياً، قطر، الكويت، الإمارات، السعودية، البحرين، عُمان، ليبيا. والثانية دول أقل من المتوسط العربي وهي تنازلياً، العراق، لبنان، الجزائر، الأردن، تونس، المغرب، مصر، السودان، فلسطين، موريتانيا، اليمن، جيبوتي والقُمر.

ارتفع متوسط مؤشر الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الصناعي من 1.6 في العام 2016 إلى 1.8 في المائة في العام 2017 ويعود سبب هذا التحسن إلى ارتفاع مستويات أسعار النفط المنتج بتقنيات أعلى كفاءة اقتصادية. وعلى مستوى الدول تفاوتت درجات الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج الصناعي فبلغت أعلاها في عُمان بحوالي 5.9 في المائة، وأدناها في لبنان وجيبوتي بحوالي 0.3 في المائة لكل منها. وسجلت الكفاءة الاقتصادية مؤشرات أعلى من أو يساوي المتوسط العربي في كل من عُمان، السعودية، الإمارات، العراق وقطر. أما بقية الدول فقد سجلت مؤشرات أقل من المتوسط العربي. وتقاس الكفاءة الاقتصادية عبر احتساب نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي منسوباً على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل، الملحق (4/4).

إن رفع مستوى الإنتاجية الصناعية وكفاءتها الاقتصادية، ونسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تتطلب النهوض ببرامج التعليم والتدريب والتأهيل المهني والبحث العلمي، وتسريع عمليات توطين التكنولوجيا الحديثة وتشجيع الابتكارات، والاستثمار الأمثل للمزايا النسبية، وتسريع خطوات التكامل العربي في الإنتاج الصناعي وفي تسويق المنتجات الصناعية بحيث تكتسب صفة العالمية.

الصناعات الاستخراجية

بلغت الاحتياطيات العربية من النفط والغاز الطبيعي المسوق في عام 2017 حوالي 716.4 مليار برميل من النفط و54,754 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسوق. وبلغ إنتاج الدول العربية من النفط المسوق بذات العام حوالي 24.4 مليون برميل/ يوم من النفط، وبانخفاض بلغ حوالي 1.4 في المائة عن العام السابق نتيجة إجراءات خفض إنتاج النفط الذي اتخذته الدول المنتجة الرئيسية استعادة السوق النفطية لمستويات توازنها. وبلغ إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق بذات العام حوالي 579.8 مليار متر مكعب في السنة بزيادة حوالي 0.6 في المائة عن عام 2017.

بلغت احتياطيات الحديد الخام في الدول العربية حوالي 12.4 مليار طن توزعت بين ليبيا، السعودية، موريتانيا، السودان، الجزائر، سوريا، مصر، وتونس، الأردن، والمغرب. وبلغت الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد في الدول العربية في نفس العام حوالي 23,270 ألف طن

توزعت بين موريتانيا، الجزائر، مصر، ليبيا، تونس، عُمان، العراق، سوريا، المغرب. وبلغ إنتاج صخر الفوسفات في الدول العربية للعام 2016 حوالي 74,075 ألف طن تركزت على التوالي في المغرب، تونس، الأردن، مصر، السعودية، سوريا، العراق، الجزائر، كما بلغ إنتاج الدول العربية من الزنك حوالي 146.2 ألف طن توزعت في المغرب، تونس، الجزائر، السعودية، وبلغ إنتاج الدول العربية من خام الرصاص حوالي 114 ألف طن أنتجت في المغرب، عُمان، السعودية، تونس، والجزائر. ووصل الإنتاج العربي من خام النحاس حوالي 79.5 ألف طن أنتجت في عُمان، المغرب، الجزائر والسعودية. وبلغ إنتاج الدول العربية من الفحم الحجري بذات العام حوالي 1,265 ألف طن تركزت في المغرب، مصر، والجزائر. الملحق (5/4).

الصناعات التحويلية

تكشف المستويات المتواضعة لأداء الصناعات التحويلية العربية طبيعة المشكلة الاقتصادية العربية وتأخرها عن الدول المتقدمة. فهذه الصناعات في البلدان العربية لم تصل بعد إلى المستوى المأمول ولا تلبي معظم الاحتياجات المحلية من السلع والمنتجات الصناعية، كما أنها لا تشكل مكوناً مهماً في الصناعة التحويلية العالمية أو في الصادرات العربية، رغم الفرص اللامحدودة التي توفرها الصناعات التحويلية في مجالات إنتاج السلع والخدمات، وفرص العمل، والتقدم التكنولوجي والمعرفي والرفاه الاجتماعي. ومن الصناعات التحويلية العربية التي يتناولها هذا الفصل صناعات مواد البناء كالإسمنت والحديد، والصناعات الهيدروكربونية كتكرير النفط والبتروكيميائية، وصناعات أخرى كصناعة السكر، كما يتناول الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهم التحديات والصعوبات التي تعانيها الصناعات العربية وكذلك التعاون العربي في مجال المواصفات والمقاييس.

صناعات التشييد والبناء

شهد قطاع التشييد والبناء في الدول العربية نمواً مضطرداً منذ سبعينيات القرن العشرين، مدفوعاً بارتفاع معدلات النمو السكاني والتطور الصناعي والتكنولوجي وعوائد منتجات النفط والغاز الطبيعي، وشملت هذه النهضة بناء وتشييد المساكن والجسور والطرق. وساهمت هذه النهضة الشاملة بدورها في زيادة الاستثمار والإنتاج من مواد البناء كالإسمنت والحديد والأحجار والرخام ومنتجات الألمنيوم والأخشاب والزجاج والمنتجات الصحية والكهربائية وسواها. بفضل هذا النمو في حركة التشييد وصناعات مواد البناء توفرت ملايين فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتوسعت مجالات التنمية ومصادر توليد الدخل في عدد من الدول العربية.

بلغت مساهمة قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2017 حوالي 175.0 مليار دولار مقابل حوالي 176.0 مليار دولار في 2016. وسجلت أعلى مستويات للناتج في قطاع التشييد والبناء في السعودية بناتج بلغ حوالي 41.2 مليار دولار، تلتها الإمارات بحوالي 39.0 مليار دولار، ثم قطر بحوالي 20.9 مليار دولار، ثم الجزائر بحوالي 19.9 مليار دولار، والعراق بحوالي 13 مليار دولار، ومصر بحوالي 10.9 مليار دولار، وساهم القطاع بما يتراوح بين مليار وستة مليار دولار في كل من المغرب، عُمان، السودان، الكويت، البحرين، لبنان، الأردن، وليبيا، وجاءت مساهمة القطاع أقل من مليار دولار في بقية الدول العربية. مع ذلك لاتزال حركة التشييد والبناء في البلدان العربية متأثرةً بالتراجع الحاد في أسعار النفط في السنوات الأخيرة وبالتطورات الداخلية في بعض الدول العربية، الملحق (6/4).

صناعة الإسمنت

تمتاز المنطقة العربية بوفرة الخامات اللازمة لصناعة إنتاج الإسمنت. وبفضل ذلك تجاوزت أعداد المصانع فيها 60 مصنعاً وبطاقة إنتاجية تصميمية بلغت حوالي 373.5 مليون طن في العام، وبلغ إنتاج الدول العربية من الإسمنت في عام 2016 حوالي 233 مليون طن بمعدل نمو

بلغ حوالي 4.0 في المائة. ساهمت صناعة الإسمنت في تغطية حوالي 98 في المائة من الطلب المحلي، وتوزعت الزيادة في إنتاج الإسمنت بين عدد من الدول العربية وهي الكويت، العراق، مصر، قطر، الإمارات، عُمان، الجزائر، السودان والأردن، فيما كان الإنتاج يساوي إنتاج العام السابق (2015) أو أقل في بقية البلدان العربية. ويتركز إنتاج الإسمنت في عدد من الدول العربية، حيث بلغ إنتاج مصر حوالي 24.6 في المائة، والسعودية حوالي 23.4 في المائة من إجمالي إنتاج الدول العربية. بلغت معدلات نمو الطلب على الإسمنت بين عامي 2015 و2016 بحدود 9.5 في المائة في كل من مصر وقطر، و8.3 في المائة في الإمارات، و7.9 في المائة في عُمان، و5.9 في المائة في فلسطين، و5.3 في المائة في الجزائر وبنسب أقل في كل من الأردن، البحرين، السودان، الصومال، جيبوتي والكويت، الملحق (7/4) والشكل رقم (3).

تظهر مؤشرات الإنتاج والاستهلاك والقدرات التصميمية لصناعة الإسمنت في الدول العربية، وجود فائض كبير في الطاقات التصميمية لمصانع الإسمنت تتجاوز إجمالي الطلب المحلي، إلا أن عدم تنسيق السياسات الإنتاجية والتجارية البينية، وارتفاع تكاليف بعضها أو تعطلها لظروف الأوضاع الداخلية في بعض الدول أفضى للتوجه إلى الخارج لتغطية الطلب على الإسمنت في العديد من البلدان العربية، رغم أن نسبة التشغيل للمصانع العربية القائمة بلغت في عام 2016 حوالي 64 في المائة فقط.

الشكل (3): إنتاج واستهلاك الأسمنت في الدول العربية (2016)

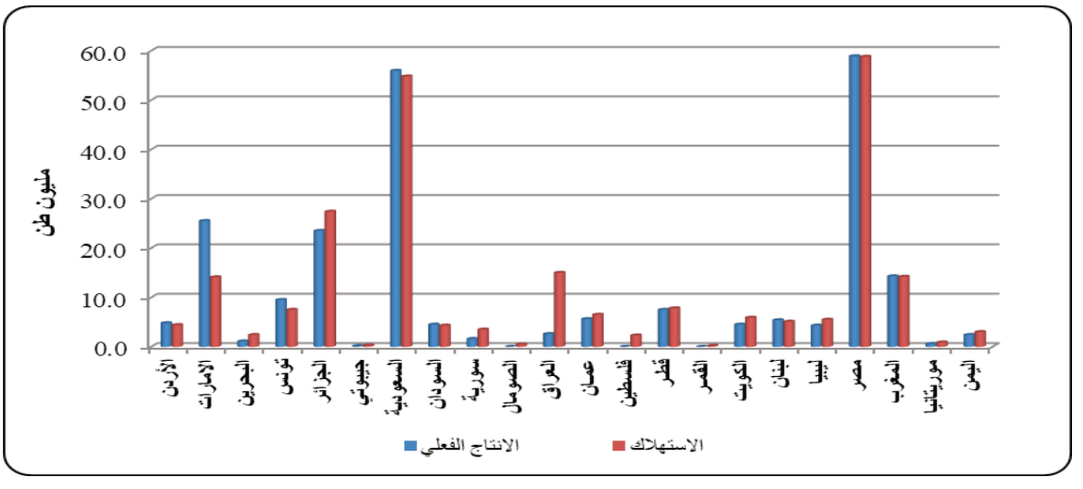

المصدر: الملحق (7/4).

صناعة الحديد والصلب

بلغ حجم الاستثمارات العربية في صناعة الحديد حوالي 100 مليار دولار، وبلغ إنتاج الدول العربية من الحديد الصلب في عام 2017 حوالي 21.5 مليون طن بزيادة حوالي 1.5 مليون طن عن عام 2016. تتصدر كل من مصر (6.9 مليون طن)، والسعودية (4.8 مليون طن)، والإمارات (3.3 مليون طن)، وقطر (2.6 مليون طن)، وعُمان (2.0 مليون طن) مجموعة الدول العربية المنتجة للحديد الصلب وحديد التسليح والبناء. تتوزع الكميات المتبقية وقدرها 1.9 مليون طن على التوالي بين كل من الجزائر، المغرب، ليبيا، الأردن، تونس، موريتانيا وسوريا، الملحق (8/4).

تبلغ حصة الفرد العربي من إنتاج الحديد حوالي 52 كجم للفرد مقابل 350 كجم للفرد على المستوى العالمي. شهدت صناعة الحديد والصلب العالمية في السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة في تقنيات وكميات الإنتاج والتصنيع والأسعار، وتأثرت بسببها خطط وبرامج وتنافسية صناعة الحديد والصلب العربية. تراجعت الأسعار في

العامين الماضيين نتيجة ارتفاع معدلات الإنتاج العالمي وزيادة درجة التنافس، وبخاصة من الإنتاج الصيني البالغ نصف إنتاج العالم من الحديد والصلب، الأمر الذي دفع معظم دول العالم المنتج للحديد الصلب إلى اتخاذ إجراءات حمائية من الإغراق أضحت تهدد بانفجار حرب تجارية تسقط معها إجراءات تحرير التجارة العالمية. وفي هذا السياق اتخذت الدول العربية المنتجة للحديد الصلب إجراءات حمائية لصناعتها الحديثة والمتواضعة من خلال رفع الرسوم الجمركية على واردات الحديد الصلب من الخارج، وبزيادات تراوحت بين 5 و25 في المائة.

صناعة السكر

تعتبر صناعة السكر من الصناعات الأساسية في المنظومة الاستهلاكية، وفي مكونات الأمن الغذائي. تشير الإحصاءات أن الدول العربية أنتجت خلال عام 2016 حوالي 3.6 مليون طن فقط مقابل 3.5 مليون طن خلال عام 2015، يمثل هذا الإنتاج حوالي 2.1 في المائة من الإنتاج العالمي. تركز انتاج السكر في خمس دول عربية ويمثل إنتاج مصر حوالي 63.6 في المائة من إنتاج الدول العربية ككل، تليها المغرب والسودان وسوريا والصومال بحوالي 16.7 في المائة و16.6 في المائة 2.5 في المائة و0.6 في المائة، على التوالي.

بلغ الاستهلاك الإجمالي للدول العربية من السكر، في عام 2016 حوالي 12.6 مليون طن مقابل 12.43 مليون طن في سنة 2015 مما يعني أن الاستهلاك يزيد ثلاثة أضعاف الإنتاج تقريباً إذ أن الإنتاج لم يغطي سوى نحو 28.8 في المائة من حجم الاستهلاك في عام 2016. جاءت مصر في المرتبة الأولى بمجموع استهلاك بلغ حوالي 3.4 مليون طن تليها الجزائر والسودان بمجموع استهلاك بلغ حوالي 1.4 مليون طن لكل منهما. وبلغ معدل استهلاك الفرد في الدول العربية من السكر حوالي 32.2 كجم، حيث تصدرت لبنان قائمة الدول العربية بمعدل 50 كجم للفرد، تليها موريتانيا بمعدل 39.9 كجم ثم تونس بمعدل 39.8 كجم، ثم مصر بمعدل 37.2 كجم، مقابل معدل استهلاك عالمي يبلغ 23 كجم للفرد وهو ما يدل على خصوصية الاستهلاك العربي لهذه السلعة.

بلغ إجمالي استيراد الدول العربية من السكر في عام 2016 حوالي 13.3 مليون طن منها 56.3 في المائة من السكر الخام و43.7 في المائة من السكر الأبيض. كما شهدت صادرات الدول العربية من السكر زيادة بنسبة 24 في المائة خلال سنة 2016 لتبلغ حوالي 4.3 مليون طن، مقابل 3.5 مليون طن خلال سنة 2015. تتصدر دولة الامارات العربية المتحدة الدول العربية المصدرة للسكر بنسبة حوالي 38 في المائة، تليها الصومال 11.5 في المائة، الجزائر 10.9 في المائة، المغرب ومصر 7.5 في المائة، الملحق (9/4)، والشكل رقم (4).

الشكل (4): صناعة السكر في الدول العربية (2016-2010)

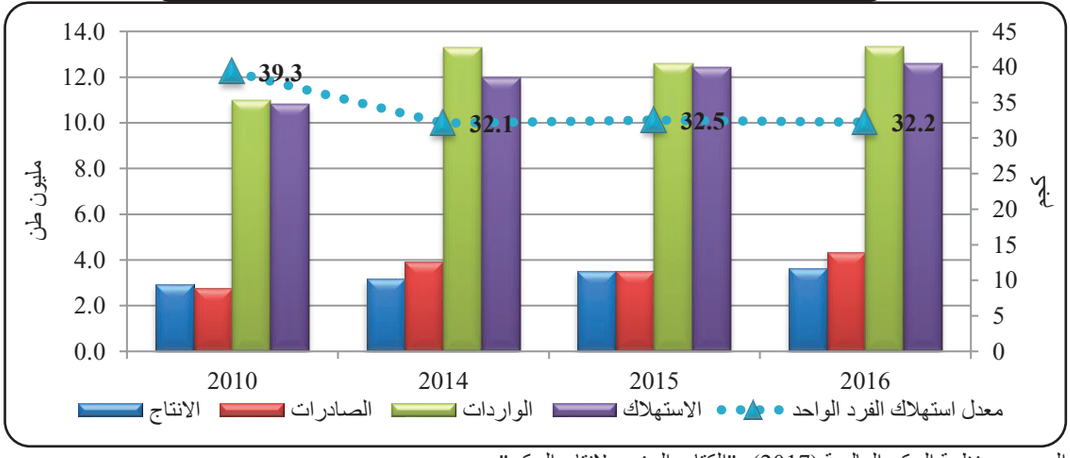

المصدر: منظمة السكر العالمية (2017)، "الكتاب السنوي لإنتاج السكر".

الصناعات الهيدروكربونية

صناعة التكرير

انخفض إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2017 بنحو 248 ألف برميل يومياً مقارنة بمستواه المسجل في عام 2016، ليصل إلى حوالي 8.9 مليون برميل يومياً. وهو ما يمثل نسبة حوالي 9.6 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية البالغة 92.0 مليون برميل يومياً في عام 2017. يعود سبب هذا الانخفاض إلى إغلاق كل من مصفاة "جدة" في المملكة العربية السعودية، التي تبلغ طاقتها 88 ألف ب/ي، وتحويلها إلى مجمع لتخزين وتوزيع المنتجات النفطية، وذلك بسبب تهالك معظم معداتها، وعدم جدوى تطويرها، حيث يبلغ عمرها أكثر من خمسين عاماً، إضافة إلى انخفاض طاقتها التكريرية، وكذلك إغلاق مصفاة "ميناء الشعيبة" في دولة الكويت التي تبلغ طاقتها 200 ألف ب/ي، وذلك في إطار مشروع الوقود النظيف. بالمقابل سجلت الطاقة التكريرية العربية زيادة قدرها 40 ألف ب/ي، وذلك نتيجة إعادة تشغيل مصفاة "القيارة" التي تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي 14 ألف ب/ي، ورفع طاقة مصفاة "كركوك" العراقية من 30 إلى 56 ألف ب/ي. وبذلك ينخفض عدد مصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2017 إلى 62 مصفاة، موزعة على معظم الدول العربية وفي مقدمتها العراق، السعودية، مصر، الجزائر، ليبيا والإمارات.

احتلت السعودية المرتبة الأولى بنسبة 31.8 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية في الدول العربية عام 2017، تليها الإمارات بنسبة 12.6 في المائة، ثم مصر في المرتبة الثالثة بنسبة 8.7 في المائة، الملحق (10/4) والشكل (5).

شكلت كمية النفط المكرر يومياً في عام 2017 حوالي 36.4 في المائة من الإنتاج النفطي اليومي في الدول العربية التي تشهد نمواً متسارعاً في الطلب المحلي على المشتقات النفطية، حيث بلغ متوسط حصة استهلاك الفرد من النفط الخام في الدول العربية نحو 5.9 برميل وحصة استهلاك الفرد من النفط المكرر 2.1 برميل في عام 2017. ساهم هذا النمو المتسارع إضافة إلي التحديات المُستجدة في صناعة تكرير النفط وعلي رأسها صعوبة تلبية المصافي للمتطلبات والتشريعات البيئية المتعلقة بتحسين مواصفات المنتجات وارتفاع التكاليف التشغيلية لصيانة المصافي، في توجه الدول العربية نحو إعداد خطط وبرامج تهدف لتطوير صناعة التكرير من خلال توجيه الاستثمارات نحو إنشاء مصافي جديدة ورفع الطاقة التكريرية للمصافي العاملة لتعزيز مخرجاتها وربحيتها وقدرتها التنافسية، إلا إن معظم هذه المشاريع تأخر تنفيذها بسبب بعض المعوقات، فمن إجمالي 19 مشروع مصفاة جديدة هناك ثلاث مصاف تحت الإنشاء والبقية تتوزع بين متوقف ومؤجل وتحت الدراسة. جدير بالذكر، إن الاستثمارات العربية في صناعة تكرير النفط لا تقتصر على داخل الدول العربية فحسب، بل تمتد لتشمل إنشاء مصافي تكرير للنفط في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول أسيا والشرق الأقصى.

الشكل (5): التوزيع النسبي لطاقات تكرير النفط في الدول العربية (2017)

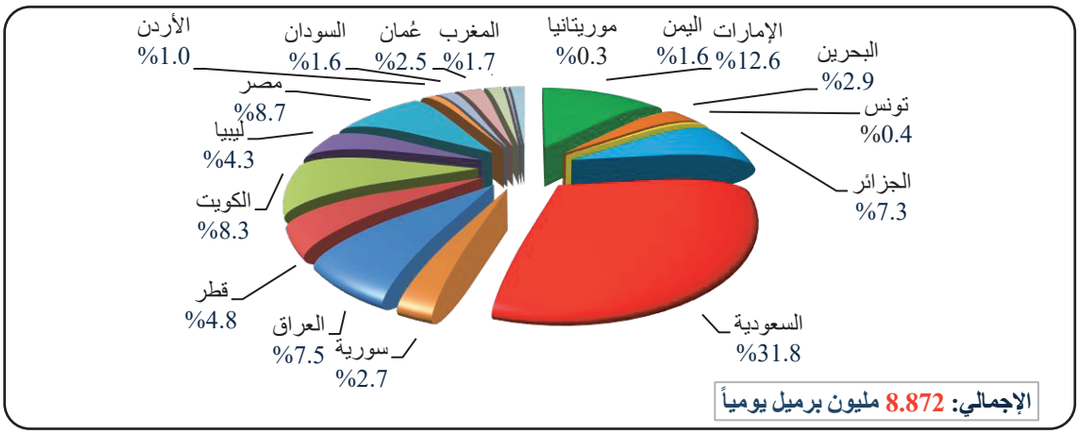

المصدر: الملحق (10/4)

الصناعات البتروكيماوية

شكلت الصناعات البتروكيماوية أحد أهم الأنشطة الصناعية التحويلية في الدول العربية خلال السنوات الماضية، لا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي شهدت نهضةً قويةً في قطاع البتروكيماويات علي مدى السنوات العشر الماضية، وأصبحت تضم كبرى الشركات العاملة في هذا القطاع، مما عزز من مكانتها كمورد أساسي للمنتجات البتروكيماوية الأساسية (الاثيلين والبروبلين والميثانول) في الأسواق العالمية، مدعومة بتوافر المواد الخام اللازمة بتكلفة اقتصادية مناسبة، ذلك رغم المنافسة القوية من الدول المنتجة الأخرى والمتغيرات المستمرة في الأسواق (وبخاصة أثار انخفاض أسعار النفط) التي تؤثر على أسعار المواد المنتجة.

شهد إنتاج البتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نمواً بلغت نسبته 3.7 في المائة خلال عام 2016. يُعزى سبب هذا النمو بشكل أساسي إلى الدور الكبير الذي لعبته الطاقات الإنتاجية الجديدة التي أضافتها المملكة العربية السعودية والتي تعدّ المنتج الأكبر للبتروكيماويات ضمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغت الطاقة الإنتاجية للمملكة نحو 99.1 مليون طن وتشكل ما نسبته 66 في المائة من إجمالي إنتاج البتروكيماويات على مستوى دول مجلس التعاون. كما سجلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية للصناعات البتروكيماوية في دول مجلس التعاون ما يزيد عن 90 في المائة من الطاقات التصميمية في عام 2016، مقارنة بالمعدل العالمي الذي بلغ نحو 78 في المائة خلال ذات العام. أما فيما يخص الاستثمارات في صناعة البتروكيماويات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد تم الإعلان عن مشروعات بقيمة 13 مليار دولار، من المتوقع أن تدخل حيّز الانتاج ما بين عامي 2020 و2024، ومن المتوقع أن تضيف نحو 8 مليون طن إلى الطاقة الإنتاجية.

شهدت صناعة البتروكيماويات في بعض الدول العربية خلال عام 2017 بعض التطورات ففي السعودية، أعلنت كل من شركة أرامكو، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) عن طرح مناقصات الأعمال الهندسية لمشروعهما المشترك لتحويل النفط إلى كيماويات في خطوة مهمة نحو إقامة مجمع للبتروكيماويات تصل تكلفته إلى نحو 20 مليار دولار. يشمل المشروع بناء عدة منشآت من بينها وحدة التقطير الفراغي المتكاملة للخام، ووحدة التقطير الهيدروجيني، ووحدة التكسير الفراغي لزيت الغاز، ووحدة تكسير مختلطة اللقيم، ووحدات لإنتاج البولي إثلين، والبولي بروبيلين، والبوتادايين والعطريات، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل المجمع بنهاية عام 2024.

في الإمارات، أعلنت شركة أبو ظبي الوطنية للنفط" أدنوك"، وشركة "بوريالبس إيه جي"، عن بدء أعمال التصميمات، والأعمال الهندسية النهائية لمجمع "بروج 4"، الذي سيحتوي على مفاعل تكسير بخاري له القدرة والمرونة على استخدام أنواع مختلفة من مواد التغذية الأولية لإنتاج البولي أوليفينات، اعتماداً على النافثا المتاحة في أبو ظبي. يذكر أن شركة أدنوك قد أعلنت في بداية عام 2017، عن مخططاً للتوسع في نموذج الشراكة وهو جزء من استراتيجيتها "أدنوك 2030"، حيث تتطلع إلى التوسع في إنتاج البتروكيماويات ورفع طاقتها الإنتاجية إلى نحو11.4 مليون طن/ سنة بحلول عام 2025، مقابل 4.5 مليون طن سنويا حالياً.

في الجزائر، وقعت شركة "سوناطراك" عقداً مع شركة "إنجينيرز إنديا ليميتد"، لإجراء دراسات، وتقديم خدمات استشارية في مجال إدارة المشاريع لإعادة تأهيل وحدة الإثيلين في مجمع البتروكيماويات في سكيكدة بالجزائر، وتستغرق أعمال المشروع نحو 23 شهراً، وتقدر قيمة المشروع بأكثر من 7 ملايين يورو.

في الكويت، أسندت شركة الصناعات البترولية الكويتية، التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، عقداً إلى شركة "أميك فوستر ويلر"، بقيمة 34 مليون دولار. يشمل العقد عمل التصميمات الهندسية النهائية لمشروع "مجمع الأوليفينات 3"، ومشروع "العطريات 2"، ومن المقرر بدء تشغيل المشروعات في الربع الثاني من عام 2022، لإنتاج حوالي 940 ألف طن سنوياً من البولي بروبيلين، و1.4 مليون طن سنوياً من البارازايلين، و420 ألف طن سنويا من الجازولين.

في مصـــر، أعلنـت وزارة البترول والثروة المعدنية بأنه جاري حالياً إنشـاء مشـروع إنتاج الفورمالدهيد ومشتقاته بطاقة سنوية تبلغ نحو 30 ألف طن من اليوريا فورمالدهيد، و250 ألف طن سـنويا من اليوريا، وتبلغ اسـتثمارات المشـروع حوالي 50 مليون دولار، بالإضافـة إلى مشروع إنتاج المواد اللاصقة، والألواح الخشبية متوسطة الكثـــافـة بطـاقـة 120 ألف متر مكعـب، وباستثمـارات تصل إلى نـحـو 85 مليون دولار. كما أعلنت الوزارة عن خطتها لإنشـاء مشـروع البروبيلين، والبولى بروبيلين بالإسـكندرية بطاقة إنتاجية سـنوية تصـل إلى نحو 450 ألف طن من البروبيلين، بتكلفة استثمارية تصل إلى 1.1 مليار دولار. بالإضافة إلى إنشاء المرحلة الثانية لزيادة اسـتخلاص الإيثان من مجمع غازات الصـحـراء الغربيـة بطـاقـة حوالي 175 ألف طن من خليط الإيثان وبروبان، بتكلفة استثمارية تصل إلى 90 مليون دولار. كما يتم دراسة إنشاء مجمع التكرير والبتروكيماويات بجنوب السـويس، بطاقة إنتاجية تبلغ نحو 5 ملايين طن من السولار، والجازولين، والنافثا، والفحم البترولي، والإثيلين، والبروبيلين، والبيوتين.

في سـلطنة عُمان، أعلنت شـركة "مصـفاة الدقم" في شهر سبتمبر 2017 بأن الشركة وقعت عقد إدارة شـركة مشـروع "مصـفاة الدقم" والصـناعات البتروكيماوية، مع شـركة "أميك فوسـتر ويلر" خلال مرحلة الأعمال الهندسـية، والإنشـاءات، والمشـتريات، لتشـييد المشـروع، والخدمات والمرافق في المنطقة الاقتصـادية الخاصة بالدقم.

صناعة الإثيلين

يعد الإثيلين من أهم المنتجات الأسـاسـية في الصـناعات البتروكيماوية، وأحد أكبر الكميات المنتجة على مستوى العالم ويستخدم كلقيم لإنتاج البلاسـتيك والألياف والكيمياويات العضـوية الأخرى التي تسـتخدم في النهاية في أغراض صـناعية واسـتهلاكية متعددة، ونظراً لإمكاناته المتنوعة يستخدم الإثيلين في أغلب الأحيان كمقياس لأداء الصناعات البتروكيماوية بشكل عام.

اسـتقر إجمالي طاقة إنتاج الإثيلين في الدول العربية عام 2017 عند نفس معدله المسـجل خلال العام السابق وهو 27.3 مليون طن/السنة، مما أدى إلى تراجع حصـة إنتاج الدول العربية من الإثيلين من إجمالي إنتاج العالم إلى 15.4 في المائة، مقارنة بنسـبة 16.1 في المائة في عام 2016. وقـد توزع إنتـاج الـدول العربيـة من الإيثلين، حسب الشكل رقم (6).

الشكل (6): التوزيع النسبي لطاقات إنتاج الإثيلين في الدول العربية (2017)

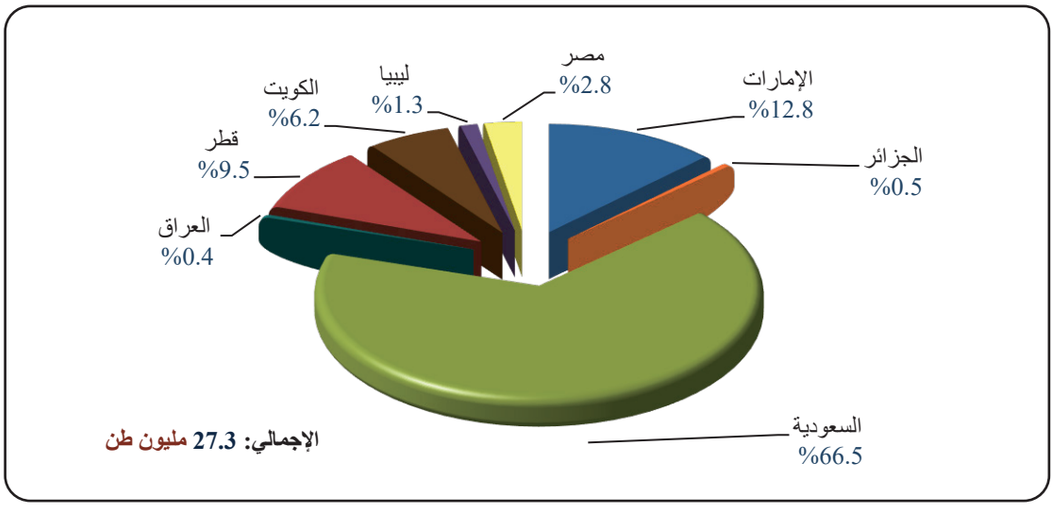

المصدر: منظمة الأوابك، (2017)، "تقرير الأمين العام"، و(Business Monitor International Ltd (BMI.

يتضح مما سبق أن الدول العربية قد حققت خطوات متقدمة في مجالات صناعة التكرير والبتروكيماويات، وتنفيذ مشاريع هامة تعزز الطاقات الانتاجية المستقبلية خلال المرحلة القادمة. يتطلب تطوير وتعزيز التعاون العربي في هذا المجال مزيداً من الاندماج بين الشركات المملوكة بالكامل للقطاع الخاص وتأسيس كيانات كبيرة تستطيع أن تعزز قدراتها التنافسية عالمياً بما يضمن لها تحقيق مزيد من النجاح التجاري والتقني. كما ينبغي أن تركز الخطط الاستراتيجية لهذه الصناعات في الدول العربية على الاستثمار في الأسواق الواعدة، ويمكن أن تتخذ هذه الاستثمارات شكل المشاريع المشتركة وإقامة تحالفات استراتيجية، مع ضرورة تطوير وتطبيق المواصفات القياسية، حيث تمكن هذه المواصفات الشركات من تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية بسهولة.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تضطلع بدور رئيسي في توفير السلع والخدمات وتساهم في محاربة البطالة والفقر والهجرة من خلال تأمين فرص العمل والدخل والتنمية المحلية. وفي ظل ظروف ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب العربي حيث يقدر متوسط معدل البطالة في العام 2017 بحوالي 15.4 في المائة نصفهم تقريباً من الشباب فإن تنمية هذه الصناعات كموظف رئيسي للعمالة أضحى من أولويات برامج الحكومات العربية وسياساتها التنموية.

تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف محدد وموحد لمشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ويعود ذلك إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول، ويقاس تصنيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بعدة معايير أهمها معياري، عدد القوى العاملة بالمنشأة، وحجم رأس المال، ويتراوح الحد الأعلى للقوى العاملة في الصناعات الصغيرة بين 5 عمال و500 عامل. وحسب البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية تعرف الصناعات الصغيرة بكونها تُمثل المشروعات التي يعمل فيها أقل من 15 عاملاً ولا تزيد قيمة الأصول الثابتة فيها بخلاف الأرض والمباني عن 10000 دولار، بينما المشروعات المتوسطة هي من يعمل بها أكثر من 15 عامل وتزيد فيها قيمة الأصول الثابتة عدا الأرض والمباني عن 10000 دولار أمريكي[1]. فيما تعتمد بعض المؤسسات الاخرى مؤشر إجمالي المبيعات السنوية لتصنيف هذه المشروعات.

كما عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) المشروعات الصناعية الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل المسؤولية عنها بأبعادها الطويلة الأجل وقصيرة الأجل، ويتراوح عدد العاملين بها بين 10 إلى19 عامل، بينما المشروعات الصناعية المتوسطة هي من يعمل فيها بين 20 و99 عامل. وفي السعودية عُرفت المشروعات الصناعية الصغيرة بأنها المشروعات الصناعية التي يتراوح عدد العاملين بها بين 6 إلى50 عاملاً ويبلغ رأسمالها 20 مليون ريال سعودي، والمشروعات الصناعية المتوسطة هي التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 51-200 عاملاً ويبلغ رأسمالها ما بين 20 إلى 50 مليون ريال سعودي [2]. في مصر فإن المشروعات الصغيرة غير الزراعية تعرف بكونها مشروعات يعمل بها أقل من 50 عامل، ونلخص من ذلك إجمالاً بإنه لا يوجد تعريف عربي موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تتفاوت التعريفات في الدول الصناعية حيث تصنف المشروعات الصناعية الصغيرة في الاتحاد الأوربي بأنها تلك المشروعات التي يعمل فيها أقل من 250 عامل، وفي أمريكا تصنف المشروعات الصناعية الصغيرة بأنها تلك التي يقل عدد عمالها عن 500 عامل.

يُشار إلى أن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قد قامت خلال عام 2018 باقتراح

[1] مدعي، إيمان (2005)، "المشروعات الصغيرة والتنمية: التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

[2] وزارة التجارة والصناعة، المملكة العربية السعودية، (2009)، الاستراتيجية الصناعية الوطنية، تقرير مؤقت معدل، الرياض، أكتوبر.

مشروع الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف المساهمة في تطوير هذا القطاع ودعم جهود العمل العربي المشترك في هذا المجال، كما تمت مناقشته خلال اجتماع كبار المسؤولين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بالمملكة العربية السعودية في دورتها العادية رقم 29 والذي انعقد بتاريخ 11 إبريل 2018. بناءً علي ذلك، تم رفع وإحالة بند المشروع إلى الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لدراسته في ضوء ملاحظات ومرئيات الدول الأعضاء من أجل وضعه في صيغته النهائية تمهيداً لإقراره.

أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تستمد الصناعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها من الدور المهم الذي تلعبه في توفير فرص العمل والدخل لكثافة قوة العمل فيها ولدورها في إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجات السكان والمدخلات الصناعية وللتصدير أيضاً. وتشكل بحكم صغر حجمها وبساطة التقنيات المستخدمة في عملها مكوناً مهماً في التنمية المحلية والحد من الهجرة إلى المدن، وفي تزويد الصناعات المتوسطة والكبيرة ببعض احتياجاتها من مدخلات الإنتاج، مما يساهم في تحقيق التشابك والتفاعل بين المشروعات الصناعية ذات المستويات والمناطق والقطاعات المختلفة، وتدعم جهود تنمية وتنويع البنية الإنتاجية والموارد المحلية، كما تشجع على توطين التقنيات الحديثة المناسبة وتنمية مهارات القوى العاملة والتحفيز على الإبداع والابتكار وإذكاء روح المبادرة الذاتية والتنافس.

واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

اقتصرت الصناعة في الماضي على الصناعات الحرفية التقليدية البسيطة التي تعتمد على المواد الخام المحلية وتهدف إلى تلبية الاحتياجات المحلية من السلع كالمنتجات الجلدية وبعض الملبوسات، والسجاد، والفخاريات، والأواني المنزلية وغيرها. بفضل حركة التطور العلمي – التكنولوجي تطورت وتنوعت وانتشرت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وأضحت تلعب دوراً محورياً في اقتصادات العالم في الإنتاج والتشغيل والدخل والتجارة. وتوسعت قائمة المنتجات التي تنتجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية وتجاوزت مرحلة الصناعات الحرفية إلى المساهمة في الصناعات الغذائية والغزل والنسيج وصناعات السلع الكهربائية والمنتجات الكيماوية وصناعات المواد الإنشائية، والأثاث وصناعة منتجات المعادن اللافلزية وسواها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة الأخرى. تشير بيانات الإسكوا عن عام 2014 إلى بلوغ عدد المنشآت الصناعية في مجال التعدين والمحاجر في الوطن العربي إلى حوالي 4,678 منشأة يعمل فيها حوالي 224,279 عامل، وترتفع إلى حوالي 487,331 منشأة في الصناعات التحويلية يعمل فيها نحو 5,402,443 عامل، وتشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90 في المائة من تلك المنشآت.

وبالنظر لحداثة الصناعات الصغيرة والمتوسطة المتطورة في الدول العربية، فإنها تواجه تحديات كثيرة من أبرزها:

- قلة الخبرة، وصغر حجم المنشآت، وانخفاض كفاءة التقنيات المستخدمة، وضعف مهارات العاملين، وتغاضي أصحاب المشاريع عن أمور دراسات الجدوى والجوانب القانونية والتمويل والتسويق، كما تعاني من ضعف التنظيم والخبرات الإدارية.
- انحياز التشريعات وقوانين الاستثمار إلى المشروعات الصناعية الكبيرة في الإعفاءات الضريبية والرسوم وفي توفير البنى والخدمات الأساسية.
- عدم توفر برامج وخطط واضحة تحول التوافق حول أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى خطوات عملية مباشرة في معظم الدول العربية، وإلى إجراءات فعلية توحد دوائر التعامل المتعددة مع صغار المستثمرين الصناعيين وتختصر مراحل وإجراءات المعاملات والقرارات المتعلقة بإنشاء وإدارة وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- محدودية مصادر وفرص وكلفة التمويل وصعوبات الحصول على الخدمات والبنى الأساسية اللازمة للإنتاج الصناعي.
- ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات الخاصة، والكلفة المرتفعة لبرامج التدريب، وعدم استمرارية برامج الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضعف بيئة الأعمال الداعمة والمساندة على تجاوز الصعوبات المتجددة خلال عمل المشروع.

تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

استشعرت الدول العربية أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادي والاجتماعي، واتخذت العديد من الدول الخطوات والإجراءات الرامية إلى تنمية هذه الصناعات من خلال بلورة سياسات وتشريعات وبرامج داعمة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدءاً من إنشاء المناطق الصناعية، وتزويدها بالخدمات والبنى الأساسية اللازمة. من ثم منحها إعفاءات ضريبية، وإنشاء مؤسسات تمويل قطرية وقومية تمنحها تمويلات ميسرة وإن كانت غير كافية، وتقليص بعض الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بإنجاز معاملات إقامة وإدارة وأعمال هذه المشروعات.

ساهمت هذه الإجراءات التي أقدمت عليها معظم الدول العربية، وإن بمستويات مختلفة، في دفع الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتجاه تعزيز دورها في الإنتاج والتشغيل والتنمية وبخاصة في السعودية، مصر، الإمارات، المغرب، عمان، الأردن وتونس وفي إطار الجهود العربية المشتركة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة أقرت القمة الاقتصادية العربية المنعقدة في الكويت في العام 2009 إنشاء حساب عربي خاص لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ساهمت فيه 18 دولة عربية، قدم من خلال مؤسسات عربية وسيطة حكومية وغير حكومية 34 قرضاً بقيمة بلغت حوالي 1.2 مليار دولار بفائدة سنوية تراوحت بين 2 إلى 3 في المائة.

لدعم هذه الصناعات ولتعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة لابد من تبني سياسات وبرامج وخطط عمل واضحة تجاه الصعوبات والتحديات التي تعانيها تلك الصناعات ومنها:

1) تطوير التشريعات المنظمة لعمل مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقليص وقت وخطوات منح تراخيص التأسيس والإنشاء والعمل لتلك المشروعات، وتوفير المناطق الصناعية المخططة والمزودة بالبنى والخدمات الأساسية.

2) تنمية مصادر التمويل وزيادة التسهيلات التمويلية والإعفاءات للمستثمرين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الحاضنات التي تسهم في رفع كفاءة إدارة وجدوى وخبرات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مجالات التمويل والإنتاج والتسويق. بما في ذلك تعزيز دور منظمات القطاع الخاص في مساعدة صغار المصنعين على النجاح والاستمرارية.

3) انتهاج سياسة تعليمية تعزز مفهوم التعليم من أجل العمل والحياة، تعليم يرفع من مهارات وكفاءات القوى العاملة الشابة بما يساهم في تلبية احتياجات عمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

4) تبني خطة عربية مشتركة طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وبما يحقق تكامل وترابط هذه المشروعات داخل وفيما بين الدول العربية، ويتطلب هذا إيجاد حاضنات عربية مشتركة لتنمية هذه الصناعات، وإيجاد منظمات وهيئات تنسيقية وتمويلية عربية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دور الاتحادات الصناعية العربية القائمة.

الصعوبات والتحديات في قطاع الصناعة

يشكل القطاع الصناعي وبوجه خاص الصناعة التحويلية عماد الاقتصاد العالمي المعاصر ومصدر قوته، إلا أنه في الدول العربية لايزال متواضعاً ويعاني من سلسلة متداخلة من

الصعوبات المؤسسية والإنتاجية والتجارية التي تحد من تحقيق نهوض صناعي عربي فعال، وأهم تلك الصعوبات والتحديات تتمثل في:

1) الافتقار للرؤى والسياسات والحوافز طويلة المدى في تنمية قطاع الصناعة العربية، وضعف كفاءة النظم المؤسسية والتنظيمية والقانونية الناظمة للنشاط الصناعي ويتجلى ذلك من المستويات والمواقع المتأخرة لمعظم الدول العربية في المؤشرات الدولية للأداء، ففي مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بلغ المتوسط العربي 127 عام 2017 وهذا المستوى أقل من متوسط البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في العالم. وتفاوتت النسب بين الدول العربية، ففيما كانت ضمن مجموعة الخمسين دولة الأولى في العالم دولة عربية واحدة هي دولة الإمارات العربية المتحدة. حققت البحرين، المغرب، عُمان، قطر، تونس، السعودية، والكويت مراتب تراوحت ما بين 51 - 99، وصُنفت كل من الأردن، مصر، لبنان وموريتانيا ما بين المرتبة 100 و150 على مستوى العالم. وجاء نصف الدول العربية من بين الدول التي جاءت في المرتبة الأخيرة في المؤشر بما يشمل جيبوتي، جزر القُمر، الجزائر، العراق، السودان، سوريا، ليبيا، اليمن، الصومال. وتكاد المؤشرات تتكرر وإن كانت بتغيرات محدودة في بقية المسوحات العالمية، التي تقيس كفاءة أداء الدول في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية. وهذه المؤشرات وغيرها تعكس إلى حد بعيد جوانب الأداء في الرؤى والسياسات وترتيب الأولويات والمعالجات القانونية والنظم والإجراءات الإدارية والاستثمارية والتسويقية في العديد من الدول العربية.

2) ضعف القدرات التقنية العربية في مجالات الاستكشاف وأعمال البحث والتنقيب، والإنتاج، ومحدودية مشروعات تصنيع المدخلات المحلية لزيادة القيم المضافة في العملية الصناعية كصناعات تكرير النفط والبتروكيماويات، وإنتاج الحديد والإسمنت والأسمدة والأدوية، وغيرها وباستثناءات محدودة.

3) قصور في البنى الأساسية كالمناطق الصناعية المخططة والمخدومة، وإمدادات الطاقة الكافية والأقل كلفة وتلوث، وضعف استغلال الطاقات الصناعية المتاحة، فإنتاج الإسمنت يبلغ حوالي 63.1 في المائة من إجمالي الطاقة الانتاجية المتاحة، ونسبة استغلال الطاقات الإنتاجية في صناعة الأسمدة بلغت حوالي 78 في المائة، ويشمل ذلك أيضاً صناعات الغزل والنسيج والحديد وخلافه. وتعاني الصناعة العربية من عدم كفاية خدمات البيئة الصناعية، والحاضنات المؤسسية ومراكز الاستشارات النوعية ومن ضعف كفاءة القوى العاملة وهجرة العقول.

4) عدم التوافق بين برامج ومخرجات التعليم واحتياجات التنمية الصناعية، ويعاني النشاط الصناعي الذي يغلب عليه القطاعين الصغير والمتوسط من ضآلة الرعاية والاهتمام الحكومي، في التشريع والتنظيم والتمويل لهذا القطاع الهام الذي يواجه تحديات المنافسة الخارجية القوية، وممارسات البيروقراطية والفساد المحليين ومشاكل ضعف كفاءة الإدارة الصناعية، وتكرار وتماثل الأنشطة الصناعية بين الدول العربية وداخل كل دولة.

5) تحديات تنافسية جمة تواجه الصناعات العربية في السوقين الداخلية والخارجية، فقد ترتب على تحرير التجارة الخارجية وخفض الضرائب الجمركية في الدول العربية على المنتجات الصناعية المستوردة في إطار سياسات التحرير والتحول الاقتصادي من القطاع العام (الحكومي) إلى القطاع الخاص ومن الحمائية إلى فتح الأسواق، تدفق كبير للسلع الخارجية المماثلة للمنتج الصناعي المحلي وبعضها بأسعار أقل و/أو جودة أفضل من مثيلاتها المحلية من السلع، مما ترتب عليه فقدان المنتج الصناعي المحلي لجزء كبير من السوق المحلية وبالتالي دخوله دائرة التراجع في التشغيل والأرباح والاستثمار ويتجلى هذا في معاناة صناعات

عديدة من المنافسة الخارجية كصناعة الغزل والنسيج وصناعة الحديد والأدوية وغيرها.

6) صعوبات النفاذ إلى الأسواق الخارجية نظراً لتدني الالتزام بالمواصفات والمقاييس العالمية باستثناءات بسيطة في صناعات البتروكيماويات، والزيوت، والألمنيوم والأسمدة وغيرها، وارتفاع التكاليف، وتدني الإنتاجية، والقيود الكبيرة على حقوق الملكية الفكرية، والاعتماد على الأسواق الخارجية للتزود بالمدخلات الصناعية في صناعات عديدة كصناعة الأدوية والمحاليل الطبية، وصناعة السيارات على سبيل المثال، وكذلك لاستمرار الاعتماد الكلي على استيراد تكنولوجيا الإنتاج الصناعي وقطع غيارها من الخارج.

وعلى أهمية حجم الطلب في السوق العربي الكبير للنهوض بالصناعة العربية، فإن صعوبات التماثل في الإنتاج الصناعي، لغياب التنسيق والتكامل، واستمرار بعض المعوقات الإجرائية وعدم التنسيق والتخصص في الإنتاج الصناعي العربي، وفي تبادل المزايا النسبية والأفضليات التجارية بين الدول العربية، قد حال دون الاستفادة من السوق العربي الكبير لتسريع النمو الصناعي العربي، الأمر الذي يتطلب اعتماد سياسات وخطط فعالة للنهوض بالصناعة العربية على المستوى المحلي والإقليمي تقوم على الاستثمار في المزايا النسبية وتعزيز التكامل العربي، ومعالجة مشكلات التنظيم والتمويل والبنى الأساسية للصناعة وتحديات استكمال السوق العربية المشتركة، وتعزيز التنافسية الخارجية للصناعات العربية.

التعاون العربي في التقييس والجودة

ضمن جهود ومساعي التكامل الاقتصادي العربي وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتيسير نفاذ السلع والمنتجات العربية فيما بين الدول العربية ومع العالم الخارجي، وتلبيةً لشروط الصحة والسلامة ورفاه السكان ولمواكبة التطورات الكبيرة في التقييس والجودة التي شهدها العالم المعاصر، أعدت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وثيقة مشروع استراتيجية عربية للتقييس والجودة تمتد من عام 2014 حتى 2018. تشمل مجالات لها تأثير كبير على البنية الأساسية للجودة تغطي المترولوجيا، والاختبار، والتقييس، وإدارة الجودة، وإصدار الشهادات، والتفتيش والاعتماد. ترتبط هذه المكونات فيما بينها بشكل دقيق ولا يمكن تطبيق إحداها في غياب وجود فعلي وعملي للأخرى، بحيث تكون متكاملة ومعترف بها دولياً[3].

لتحقيق هذه الاستراتيجية الرامية إلى مواكبة معايير الجودة العالمية في المنتجات العربية وتوفير شروط نفاذها إلى أسواق خارجية جديدة، أعدت المنظمة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مشروع برنامج فني للارتقاء بمستويات الجودة لمنتجات الصناعات التحويلية للدول العربية، يستهدف رفع الإنتاجية والقدرة التنافسية وتحفيز الاستثمار والاستخدام المستدام والعادل للموارد.

إن تطوير منظومة الجودة والتقييس العربية لتواكب المستويات العالمية للمواصفات والمقاييس يعد شرطاً أساسياً للدخول في تحالفات واتفاقيات تجارية بينية أو خارجية كاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تهدف إلى تحرير تبادل البضائع الوطنية المنشأ وبحد أدنى للمكون المحلي (القيمة المضافة) في المدخلات لا يقل عن 40 في المائة من السلعة النهائية كشرط لحرية انتقالها بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، وهذا يقتضي مستوى كافٍ من موائمة المتطلبات والشروط الفنية والصحية للسلع بين الموقعين على هذه الاتفاقية. لهذا الغرض تم التوافق على مواصفات ومقاييس عربية موحدة تعكس المواصفات والمقاييس العالمية، لتيسير تطبيق حرية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية من جهة وللنفاذ إلى الأسواق العالمية من جهة ثانية.

تنافسية الصناعة التحويلية

للوقوف على الاتجاه العام لتنافسية الصناعات التحويلية العربية، من الضروري النظر في حجم هذه الصناعة وصادراتها وأداء بعض منتجاتها في السوق العالمية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات.

[3] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (2014–2018)، "مشروع الاستراتيجية العربية للتقييس: العربية للتفتيش والجودة".

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم

يُلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية على مستوى العالم تراجع نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية في أمريكا الشمالية والدول الاوروبية خلال السنوات الاخيرة إلى حدود 55.3 في المائة خلال عام 2017 مقابل 61.8 في المائة خلال عام 2010. في مقابل ذلك ارتفعت نسبة مساهمة مجموع الدول النامية لتبلغ خلال عام 2017 حوالي 44.7 في المائة مقابل 38.2 في المائة خلال عام 2010، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة دول آسيا وخاصة منها الصين التي بلغت نسبة مساهمتها حوالي 24.8 في المائة مقابل 18.5 في المائة خلال عام 2010 فيما لم تتجاوز مساهمة الدول العربية 2.1 في المائة مقابل 1.9 في المائة خلال عام 2010، الشكل (7).

صادرات الصناعة التحويلية العربية

بلغت صادرات الصناعة التحويلية لأربع عشرة دولة عربية عام 2016 حوالي 116.9 مليار دولار، حيث شكلت حوالي 15.6 في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول. تأتي السعودية المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات، إذ بلغت صادراتها حوالي 33.5 مليار دولار أي ما يعادل 28.7 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للمجموعة، تليها الإمارات بحوالي 19.9 مليار دولار ثم المغرب بحوالي 16.1 مليار دولار. أما من حيث الأهمية النسبية لصادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي صادرات الدول المشمولة في المجموعة، فتتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت صادراتها التحويلية حوالي 76.5 في المائة من إجمالي صادراتها تليها الأردن بحوالي 72 في المائة ثم المغرب بحوالي 70.8 في المائة، الملحق (4/ 11) والشكل (8).

الشكل (7): التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية (2010-2017)

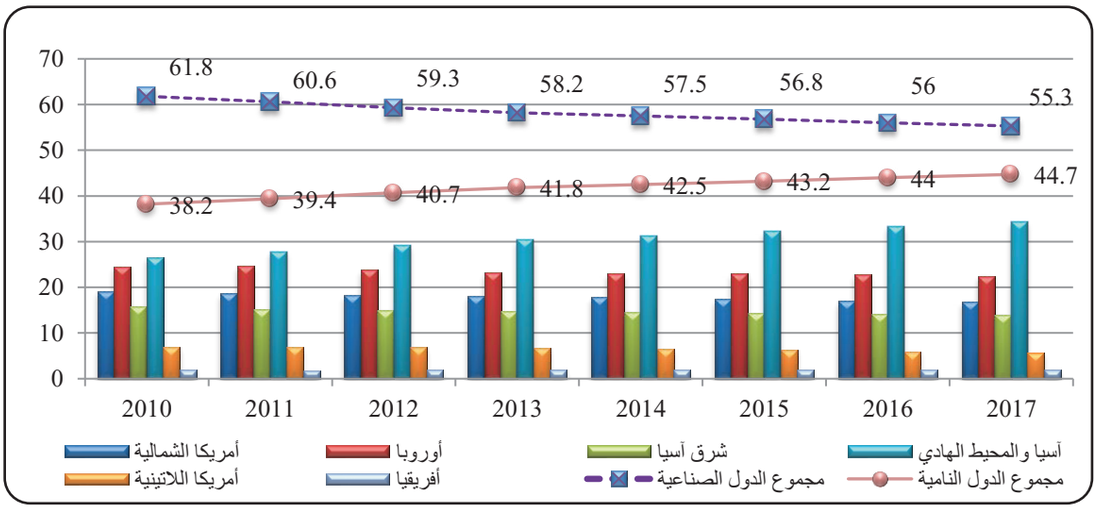

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، (2018). "الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية".

الشكل (8): توزيع صادرات الصناعة التحويلية حسب الدول العربية (2016)

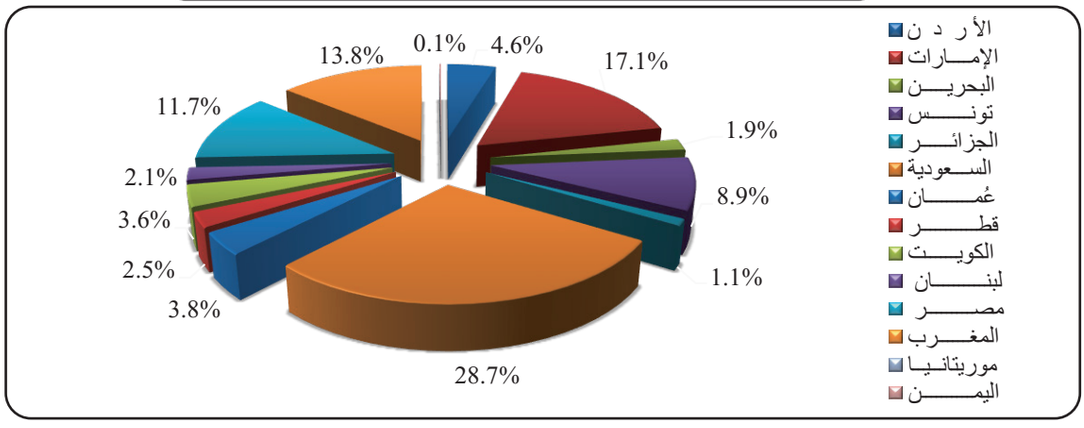

المصدر: الملحق (11/4).

تنافسية الاقتصادات العربية

يبين تقرير التنافسية العالمية[4] الصادر مؤخراً عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2017-2018 الذي شمل 14 دولة عربية من بين الدول الـ137 التي تم دراستها، أن دولة الإمارات العربية المتحدة حلت في المركز السابع عشر عالمياً، في حين حلت قطر في المركز الخامس والعشرين، وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثلاثين. وتعتبر مصر الأكثر تحسناً نسبياً في هذا العام حيث تقدمت بخمسة عشرة مرتبة عن التقرير السابق، الجدول (2).

الجدول (2)
ترتيب الدول العربية حسب تقرير التنافسية العالمية (2018-2017)

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب		الترتيب حسب التقرير السابق	تحسن / تراجع
		عربياً	دولياً		
الإمارات	5.3	1	17	16	↓
قطر	5.11	2	25	18	↓
السعودية	4.83	3	30	29	↓
البحرين	4.54	4	44	48	↑
الكويت	4.43	5	52	38	↓
عُمان	4.31	6	62	66	↑
الأردن	4.3	7	65	63	↓
المغرب	4.24	8	71	70	↓
الجزائر	4.07	9	86	87	↑
تونس	3.93	10	95	95	---
مصر	3.9	11	100	115	↑
لبنان	3.84	12	105	101	↓
موريتانيا	3.09	13	133	137	↑
اليمن	2.87	14	137	138	↑

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي "تقرير التنافسية العالمية (2017 – 2018)".

[4] تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يصنف الدول وفقاً لمؤشر التنافسية العالمية الذي يعتمد على دمج متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي وجوانب من بيئة الأعمال في مؤشر واحد ويستند على نحو 110 من المتغيرات.

مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعة التحويلية العربية

مؤشر الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة[5]

يتضح من خلال قياس مؤشر الميزان التجاري على إجمالي التجارة أن خمس عشرة دولة عربية تميزت بتنافسية في عدد من المنتجات الصناعية خلال عام 2016، وهي الزيوت والشحوم في الإمارات وتونس، والكيماويات العضوية في البحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت وليبيا، والكيماويات غير العضوية في الأردن وتونس والجزائر والمغرب والسعودية وقطر وليبيا، والمنتجات الصيدلانية في الأردن، والمنتجات البلاستيكية في الإمارات والسعودية وقطر ومصر، والأسمدة في الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان والكويت ومصر وليبيا والمغرب وقطر، والملابس الجاهزة في البحرين وتونس ومصر والمغرب، والمنتجات الإسمنتية في سوريا ومصر وفلسطين، والمنتجات الحديدية في البحرين وليبيا وفلسطين، والألمنيوم في الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر ومصر والقمر، فضلاً عن المنتجات الجلدية والأجهزة الالكترونية في تونس، الملحق (4 /12).

الحصة السوقية لبعض صادرات الدول العربية من إجمالي واردات العالم[6]

تنوعت الحصص السوقية للصادرات الصناعية التحويلية العربية في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت حصة صادرات الأسمدة في الاسواق العالمية بالنسبة لكل من المغرب ومصر بنسبة بلغت 3.8 في المائة و1.51 في المائة عام 2016 مقابل 2.64 في المائة و0.6 في المائة عام 2015 على التوالي، كما ارتفعت حصة صادرات صناعة الأسماك في المغرب بنسبة بلغت 1.11 في المائة خلال سنة 2016 مقابل 1.08 في المائة عام 2015 مما يدل على تحسن نسبي في الوضع التنافسي. وفي مقابل ذلك انخفضت الحصة السوقية لصناعة الالمنيوم بالنسبة لكل من البحرين وعمان بنسبة بلغت 1.16 في المائة و0.4 في المائة خلال سنة 2016 على التوالي مقابل 1.36 في المائة و0.55 في المائة خلال سنة 2015، والكيماويات الغير عضوية بالجزائر حيث بلغت حصتها 0.32 في المائة عام 2016 مقابل 0.38 في المائة عام 2015 وذلك نتيجة نمو الواردات العالمية بمعدل أكبر من معدل الصادرات.

الميزة النسبية للمنتجات العربية[7]

لقياس مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية يستخدم أيضاً مؤشر الميزة النسبية المعروف بمؤشر التخصص "BALASSA"، حيث تشير النتائج المتحصل عليها لسنة 2016 أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي الكيماويات العضوية في عمان والسعودية، والكيماويات غير العضوية في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس، والمنتجات الصيدلانية في الأردن، والمنتجات البلاستيكية في مصر والأردن ولبنان والسعودية، والمنتجات الورقية في الأردن ولبنان، والأجهزة الالكترونية في تونس والمغرب، والألمنيوم في الإمارات والبحرين والقمر وعُمان، ومنتجات الحديد الخام في البحرين وموريتانيا، والجلود في سوريا وجيبوتي ومصر واليمن، والملح والكبريت في الأردن ومصر وتونس وعُمان وسوريا والمغرب، والأسمدة في الأردن والجزائر والبحرين ومصر والمغرب وعمان وسوريا وتونس، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والصومال، الملحق (13/4).

---

(5) يقيس مؤشر الميزان التجاري على إجمالي التجارة نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج، فاذا كان المؤشر موجب فهذا يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج، ويتم احتسابه على النحو التالي: $\frac{\text{الصادرات}-\text{الواردات}}{\text{الواردات}+\text{الصادرات}}*100$

(6) يقيس هذا المؤشر حصة صادرات الدولة من منتج معين إلى الاسواق العالمية من إجمالي واردات العالم من نفس المنتج.

(7) يعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد فيدل ذلك على ان الدولة تتمتع بميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي: $RCA_{ik} = \frac{X_{ik}/X_{it}}{X_{wk}/X_{wt}}$ حيث أن x: قيمة الصادرات، i: البلد، k: السلعة، t: يفيد إجمالي القيمة وw: مؤشر نسبة إلى العالم.

ونظراً للطبيعة الديناميكية للتنافسية، تجدر الإشارة أن قيمة المؤشر شهدت تغيرات ملحوظة بين عامي 2015 و2016 بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية، ومن ذلك الانخفاض الكبير لقيمة المؤشر بالنسبة لصناعة الأسماك في اليمن من 37.7 في عام 2015 إلى 21.6 في عام 2016، وبالنسبة للكيماويات غير العضوية في المغرب من 12.3 خلال سنة 2015 إلى 8.8 سنة 2016 والملح والكبريت في سوريا والمغرب حيث بلغت على التوالي 1.4 و17.3 خلال سنة 2016 مقابل 34.8 و23.8 خلال عام 2015، ويشير ذلك إلى تراجع درجة التنافسية في هذه المنتجات بهذه البلدان. بالمقابل شهد هذا المؤشر ارتفاعاً هاماً بالنسبة للأسمدة في المغرب ومصر حيث بلغت على التوالي 31.1 و12.6 خلال عام 2016 مقابل 23.6 و5.3 خلال عام 2015، وبالنسبة للألومنيوم في القُمر من 0.1 إلى 6.8 خلال الفترة ذاتها مما يدل على تحسن القدرة التنافسية لتلك البلدان في هذه المنتجات.